

## تحرك عاجل

### محامية مُحتجزة تعسفياً تُمنع من تلقي الرعاية الصحية

تُحاكَم هدى عبد المنعم، محامية حقوق الإنسان المصرية والمُحتجزة تعسفياً، أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهمة مُلفقة على خلفية نشاطها الحقوقي. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أُخبرت هدى قاضي المحكمة وأسررتها، خلال جلسة المحاكمة، بأنها تُعاني من مرض بقلها يستوجب خضوعها لعملية قسطرة للقلب، إلا أن سلطات السجن ترفض نقلها إلى مستشفى خارجي للعلاج.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس، قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: @AlsisOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

لا تزال المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم مُحتجزة تعسفياً لما يزيد عن ثلاثة أعوام، على خلفية نشاطها في مجال حقوق الإنسان فقط؛ فبعد أن أمضت 35 شهراً رهن الحبس الاحتياطي، أحالتها نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهمة الانضمام إلى "جماعة إرهابية" وتمويلها ودعمها، ونشر أخبار على وسائل التواصل الاجتماعي، تتهم قوات الأمن بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، للتحريض على ممارسة العنف ضد مؤسسات الدولة. وتأتي هذه التهمة على خلفية عملها مع "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات". وتُعد الإجراءات

القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ، وهي محاكم خاصة تعمل في أوقات إعلان حالة الطوارئ بالبلاد، جائزة من حيث المبدأ، ولا يمكن الطعن في أحكامها النهائية. وانتُهِك أيضًا حق هدى عبد المنعم في الحصول على دفاعٍ كافٍ، إذ مُنعت من مقابلة محاميها خارج نطاق المحكمة. وقد أُرجئت جلسة المحاكمة، التي بدأت في 11 سبتمبر/أيلول 2021، إلى 15 ديسمبر/كانون الأول 2021.

وفي أثناء جلسة المحاكمة في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أُخبرت هدى عبد المنعم هيئة المحكمة بأن طبيب السجن قال إن حالتها تحتاج إلى إجراء عملية قسطرة للقلب، وطلبت الإفراج عنها لدواعٍ طبية. وأضافت أن الطبيب أبلغها بتعليق نقل السجينات المريعات إلى مستشفيات خارجية، بسبب وباء فيروس كوفيد-19، إلا أن منظمة العفو الدولية علمت بشأن حالات نُقلت فيها سجينات إلى مستشفيات خارجية، منذ انتشار الفيروس، ومن بينها نقل هدى عبد المنعم نفسها في إحدى المرات لفترة وجيزة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 للاشتباه بفشل كلنيتها. وإضافة إلى مرض قلبها، تُعاني هدى من مرض بكتيتها، وتجلط الدم الشرياني، وارتفاع ضغط الدم. ومع ذلك، يُواصل مسؤولو سجن النساء بالقطر، حيث تُحتجز، منعها من استقبال زيارات أو أي نوع من التواصل مع أسرته، منذ احتجازها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018؛ ولا يزال أقرابها يُمنعون من الحصول على سجلاتها الطبية، ما يُفاقم من مخاوفهم إزاء حالتها الصحية. وعلاوة على ذلك، رفض القضاة الذين يتأسسون جلسات محاكمتها الطلبات المُقدمة لكي يُتاح لها الرعاية الصحية الكافية واستقبال زيارات أسرته.

ومن ثم، نحث فخامتكم على ضمان الإفراج عن هدى عبد المنعم على الفور ومن دون قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم المُوجهة إليها، إذ أنها لا تُحتجز أو تُحاكَم لأي سبب سوى عملها في مجال حقوق الإنسان. وريثما يُفرج عنها، نهيب بفخامتكم أيضًا أن تعملوا على إتاحة جميع السبل أمامها للتواصل مع أسرته ومحاميها بانتظام، وتوفير الرعاية الصحية الكافية والمنتظمة لها، بما في ذلك العلاج بمستشفى خارجي، والسماح لها بالحصول على سجلاتها الطبية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

اقتحمت قوات قطاع الأمن الوطني منزل هدى عبد المنعم (63 عامًا) بالعاصمة المصرية، القاهرة، في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل من يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وخرّبوه واقتادوها خارج المنزل معصوبة العينين. وتعرضت هدى للاختفاء القسري لمدة ثلاثة أسابيع بعد اعتقالها، إلى أن مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معها؛ ثم أُعيدت إلى مكان احتجاز مجهول. وتمكنت أسرته من رؤيتها في 24 و28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 لفترة وجيزة بمقر النيابة. وتعرضت للاختفاء القسري مرة أخرى بين 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 و14 يناير/كانون الثاني 2019، إذ رفضت السلطات إخبار ذويها ومحاميها بمكان وجودها.

وشنت السلطات المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، يوم اعتقال هدى عبد المنعم، مجموعة من المdahمات، مُعتقلةً ما لا يقل عن 31 من مدافعي حقوق الإنسان والمحامين، من بينهم 10 نساء و21 رجلاً. واستهدفت حملة القمع على وجه الخصوص "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، التي تُوثق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام، وتُقدم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بيان نشرته "التنسيقية المصرية"، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، لُثّلن فيه تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان، وأوضحت أن الوضع بمصر يتعارض مع العمل الحقوقي، وطالبت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتدخل.

وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، علمت أسرة هدى، من أقرباء سجينات أخريات، بدخولها مستشفى السجن قبل نقلها إلى مستشفى خارجي، وذلك بعد معاناتها من ألم شديد. ورغم منع سلطات السجن لأقربائها من الحصول على سجلاتها الطبية، وعدم تمكنهم بالتالي من الحصول على أي تفاصيل عن حالتها الطبية على نحو دقيق، أبلغتهم أسر السجينات الأخريات بفشل إحدى كُليتيها، بينما تعمل الأخرى بصورة متدهورة. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2020، زعمت وزارة الداخلية في منشور رسمي لها بأنه قد أُتيحت لهدى الرعاية الطبية الكافية، وأنها لا تُعاني من مشكلات طبية خطيرة.

وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا، هدى عبد المنعم وكذلك مدافع حقوق الإنسان ومؤسس "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، عزت غنيم، وعائشة الشاطر، ومحمد أبو هريرة، إلى جانب 27 مُتهمًا آخرين، إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ. ووجهت إليهم النيابة تهماً

متعددة، تضمنت العضوية في جماعة إرهابية (الإخوان المسلمين)، ونشر أخبار كاذبة حول انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، وتمويل الجماعة الإرهابية، وحياسة منشورات للترويج لأهداف الجماعة.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ التي ظلت سارية منذ 2017، وأجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتُصن المادة 19 من القانون المُنظّم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وقبل قرار عدم تجديد حالة الطوارئ بثلاثة أشهر، أحالت السلطات المصرية ما لا يقل عن 20 مدافعًا عن حقوق الإنسان وناشطًا وسياسيًا مُعارضًا إلى المحاكمة أمام محاكم الطوارئ؛ ومن بين الذين يُمثّلون حاليًا أمام محاكم أمن الدولة طوارئ المُرشح الرئاسي السابق عن حزب "مصر القوية"، عبد المنعم أبو الفتوح، ونائبه محمد القصاص. وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، حُكِم على السياسيين زياد العلمي وحسام مؤنس وهشام فؤاد، بالسجن لمدد تراوحت بين ثلاثة وخمسة أعوام، بعد محاكمة جائزة أمام محكمة طوارئ، لمجرد انتقادهم سِجِلِّ مصر في حقوق الإنسان، وسياستها الاقتصادية، ومستويات المعيشة بها. وتُعتَبَر الإجراءات القضائية أمام محكمة أمن الدولة طوارئ جائزة من حيث المبدأ؛ إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة، والعقوبة الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى درجة. ويحتفظ رئيس الجمهورية وحده بسلطة التصديق على الأحكام أو إسقاطها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين. وطالت الانتهاكات الأخرى المؤثّقة للحق في المحاكمة العادلة حقوق المتهمين في إتاحة الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم، والتواصل مع محامين من اختيارهم، ومحاكمتهم في جلسات علنية. وعادةً ما يرفض أيضًا قضاة محاكم أمن الدولة طوارئ طلبات المحامين بتصوير نسخ من ملفات الدعاوى، التي يتجاوز عدد صفحاتها 2000 في بعض الحالات، ويخبرونهم بأنه يُمكنهم الاطلاع عليها في قاعة المحكمة. وإضافة إلى ذلك، لم يُقدّم وكلاء النيابة أو القضاة نسخًا من لوائح الاتهام للمتهمين أو محاميهم، ما قوّض حقهم في معرفة طبيعة التهم المُوجّهة إليهم على وجه التحديد وأسبابها.

وتطوعت هدى عبد المنعم للعمل استشارية لدى "التنسيقية المصرية"، ودأبت على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. وهي عضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين المصرية. وظلت ممنوعة من السفر إلى خارج مصر منذ أواخر 2013، من دون أن تُتهم

بارتكاب أي جُرم. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، منح مجلس نقابات المحامين الأوروبية هدى عبد المنعم وستة محامين مُحْتَجِّزين آخرين في مصر جائزة حقوق الإنسان لعام 2020.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 4 فبراير/شباط 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: هدى عبد المنعم**

**رابط التحرك العاجل السابق:**

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/3429/2020/en/>